مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشاريع الصغيرة في الجزائر

في إطار هيئات الدعم (ANSEJ, ANGEM, CNAC)

أ. اسماعيل صاري
جامعة سطيف 01، الجزائر
sari.sml.84@gmail.com

أ. رشيد سعيداني
جامعة خميس مليانة، الجزائر
hich2631@gmail.com

Contribution of women entrepreneurs to the establishment of small enterprises in Algeria within the framework of the support structures (ANSEJ, ANGEM, CNAC)

Ismail Sari
University of Setif 01 / Algeria

Rachid Saidani
University of Khemis Miliana / Algeria

Received: 2017 Accepted: 2017 Published: 2017

ملخص:

نهدف من خلال ورقة بحثنا هذه إلى تسليط الضوء على المقاولة النسوية، من خلال تحديد ماهية المقاولة النسوية وخصائها وأهميتها، بالإضافة إلى تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن ثم دراسة مدى مساهمة المرأة المقاولة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا في إطار آليات الدعم التي توفرها الدولة من خلال مجموعة من الهيئات والمتمثلة في ANSEJ, ANGEM CNAC.

الكلمات المفتاحية: المقاولة النسوية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرأة المقاولة، هيئات الدعم

رموز jel: J19, J65, M13.

Abstract:

The aim of this research paper is to shed light on women's entrepreneurship by defining the nature and importance of women's entrepreneurship, as well as defining the concept of small and medium enterprises, and then studying the contribution of women entrepreneurs to the establishment of small and medium enterprises. Through a range of institutions, namely:

ANSEJ, ANGEM and CNAC.

***Key words**: women's entrepreneurship, small and medium enterprises, women's entrepreneurship, the support structures.*

***(JEL) Classification :** J19, J65, M13.*

المقدمة:

كثيرا ما يظهر تغير المجتمع من خلال تغير دور أو وضعية المرأة عبر الزمان والذي يبرز بالعمل، فمنذ عقود إضافة لمزاولة المرأة أعمال البيت إلا أنها كانت تقوم بأنشطة إقتصادية في إطار الأسرة من خلال المشاركة في الزراعة والحرف التقليدية.

وعند تبني الجزائر للإقتصاد الرأسمالي ونتيجة التطور التكنولوجي والعولمة حدثت عدة تغيرات وتحولات على كل المستويات، من أهمها النزوح الريفي نظرا لحاجة المدن الكبرى لليد العاملة فنتج عنه الإنتقال من العائلة الممتدة إلى العائلة النووية، الذي أدى بدوره لتغير الشبكة الإجتماعية نظرا للتفكك العائلي الذي سهل خروج المرأة للعمل لتشكل هي الأخرى جزءا هاما من الطبقة العاملة المستغلة، وبالتالي أخذت دورا جديد ضمن عملية التفاعل الإجتماعي.

وفي مقابل جميع هذه التحولات الإقتصادية والقانونية التي فتحت الباب على مصراعيها لبروز المرأة في شتى الميادين والأنشطة، برزت المرأة الجزائرية المقاولة كفاعلة في النشاط الإقتصادي والإجتماعي من خلال إنشاء مشاريع خاصة بها في شكل مؤسسات صغيرة مستفيدة من الدعم والتشجيع التي توليه الدولة في المجال المقاولاتي من خلال مختلف من الأجهزة والهيئات لدعم و مساندة هذا القطاع مثل **ANSEJ، ANDI ، CNAC،ANGEM**.

وفي هذا الصياغ إرتأينا إلى طرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع مساهمة المرأة المقاولة في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوعنا إلى ثلاثة محور كالآتي:

- **المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولة النسوية؛**
- **المحور الثاني: ماهية المشاريع الصغيرة؛**
- **المحور الثالث: مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر.**

I- الإطار المفاهيمي للمقاولة النسوية:

1- مفهوم المقاولة النسوية : يمكن **تعريف المقاولة** بصفة عامة على أنها حركية إنشاء وإستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة مضافة[1].

وإنطلاقا من المعنى العام المتداول لمفهوم المقاولة والذي يعتبر **المقاول** كل شخص منشئ، متعهد، مؤسس، صاحب عمل يمكن أن يكون مقاول[2]. شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسسية، إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء.

ويمكننا القول أن مفهوم **المرأة المقاولة** قد لا يبتعد عن أحد هذه التعريفات والتي سنذكرها فيما يلي:

المرأة المقاولة: هي كل إمرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو إشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، وإجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري[3].

كما تعرف على أنها: تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم، واثقة من قدراتها وإمكاناتها، هدفها النجاح والتفوق.[4]

ويمكننا القول بأن كلمة مقاوِلَة تشمل كل من الآتي[5]:

- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل إمرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاوَلة (مؤسسة) لحسابها الخاص؛
- كل إمرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

وكنتيجة لما سبق ذكره، لا يسعنا سوى القول بأن كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشىء ويمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص يمكن إعتباره مقاول (ة).

2- خصائص المرأة المقاولة: تتميز المرأة المقاولة بمجموعة من الخصائص، تتمثل أهمها في[6]:

أ- الخصائص الاجتماعية: تتمثل في:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها إتجاه المقاولة؛
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ب- الخصائص الذاتية: تتمثل في:

- توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات؛
- الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل؛
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في إدارتها وإمكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه؛
- القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها؛
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

ج- الخصائص التنظيمية: تتمثل في:

- إمتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛

– المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

د– الخصائص الذهنية: تتمثل في سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها بإعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى، فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

هـ– الخصائص التعليمية: تتمثل في مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

3– الفرق بين المقاولة النسائية والمقاولة الرجالية: يمكن توضيح الفرق بين المقاولة النسائية عن المقاولة الرجالية بالعديد من الخصائص والسمات التي يمكن تلخيصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم1: الفرق بين المقاولة النسائية والمقاولة الرجالية.

صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول	خصائص المؤسسات المسيرة من المرأة مقارنة بالرجل	طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل
– أقل سنا؛ – تلتحق بالمقاولة بعد قضاء فترة طويلة من البطالة أو المكوث بالبيت أو مواجهة مشاكل في عملها السابق؛ – أقل كفاءة؛ – أقل خبرة في تسيير المؤسسات؛ – أقل خبرة في مجال النشاط؛ – أقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي.	– أقل سنا وحجما؛ – تمركز النشاط في القطاعات منخفضة النمو؛ – ليس فيها شركاء، – أطول بقاءا؛ – أقل نجاحا؛ – مردودية ونمو متماثل.	– تفضل الهيكل التنظيمي الأفقي؛ – نمط تسييري مرن؛ – تشجيع المشاركة؛ – تقاسم السلطة والمعلومة مع الغير؛ – لديها قدرات تفاوضية عالية؛ – تقوم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى؛ – أكثر حفاظا على الموارد وتوفيرا.

المصدر: كواش خالد، بن قمجة زهرة، **المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية الواقع والتحديات**، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد2، جوان 2015، ص32

4– دور المقاولة النسائية في التنمية الإقتصادية: تؤدي المقاولات النسوية دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق[7]:

– المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني؛

– المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر؛

– إستقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة ملتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية، وكذلك في رفع مستوى التنمية المحلية والمجتمعات التي تعيش فيها؛

– مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع، حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق تطلباهتا والارتقاء بمستويات عيشتها وممتلكاهتا، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي؛

– تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية؛

– تنمية أساليب الإنتاج وتطوير تقديم الخدمات؛

– إستغلال الموارد والمواد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة إعتمادها على الأسواق المحلية؛

– أسلوب متميز لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع عن طريق إتاحة الفرص للجميع.

II– ماهية المشاريع الصغيرة:

1– مفهوم المشاريع الصغيرة: يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، ومن بين هذه التعاريف:

- **منظمة العمل الدولية** تعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين– 10 إلى 99– عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة[8].
- كما أن **البنك الدولي** يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار،بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة[9].
- **في مصر** يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها علي خمسين عاملا، ويقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو خدميا أو تجاريا والتي يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه[10].

- أما **المشرع الجزائري** فقد عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجدول التالي[11]:

الجدول رقم2: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسات مصغرة	9-1	أقل من 40مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	49-10	من 40 إلى 400 مليون دج	من 20 إلى 400 مليون دج
مؤسسات متوسطة	250-50	من 400مليون إلى 4مليار دج	من 400مليون إلى مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث، بالإعتماد على المواد 8،9و10 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنة 2017، ص06.

وبهذا صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة أصناف مؤسسة مصغرة، وصغيرة، ومتوسطة، حسب عدد الأجراء ورقم الأعمال ومجموع الميزانية السنوية.

2- خصائص المشروعات الصغيرة: تحمل المشروعات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لتلعب دورا في عملية التنمية حيث تتميز ب[12]:

- **إنخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً**: يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة؛
- **قلة عدد العاملين في المشروع الصغير**: لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وإنتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في إستقطاب الأيدي العاملة، وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل؛
- **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة**: تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، وتعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال؛
- **الانتشار الجغرافي الواسع**: تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، حيث غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية إحتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات، الأمر الذي يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة؛

- **إستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:** لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً.

3- أنواع المشروعات الصغيرة: ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات[13]:

- **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني؛
- **الصناعات التحويلية:** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها؛
- **مشروعات الخدمات:** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي[14]:

- **المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وبدورها تنقسم إلى نوعان:
  - المشروعات التي تنتج سلعاً إستهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية؛
  - المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات الوسيطة لصناعات السيارات.
- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف.
- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل تحقيق ربح، أي هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

وهناك تصنيف أخر يصنف المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة تحت مسمى الصناعات الصغيرة إلى[15]:

- **الصناعات التقليدية الحرفية:** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي إحتياجات المجتمع المحلي البسيط؛
- **الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية:** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث...الخ؛

- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة:** وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، ...إلخ).

III- مساهمة المقاولة النسوية في إنشاء المشروعات الصغيرة في الجزائر

دفع الاهتمام الذي خصته الجزائر للمقاولاتية بواضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات التي تسمح بدمج المرأة في النشاط الاقتصادي ومن بين هذه الآليات نجد مختلف هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الهيئات غير الحكومية التي تدف في مجملها إلى حث المرأة على الانخراط في الحياة الاقتصادية وترقية نشاطها بما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كل هذا أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي كما سنوضحه فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات[16].

ومنذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم الشباب وإلى غاية 30 جوان 2016م، قامت الوكالة بتمويل 327802 مشروع مقاولة رجالية مقابل 36643 مشروع مقولة نسائية في إطار إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة، حيث يكمن توضيح هذه المعطيات في الشكل الآتي:

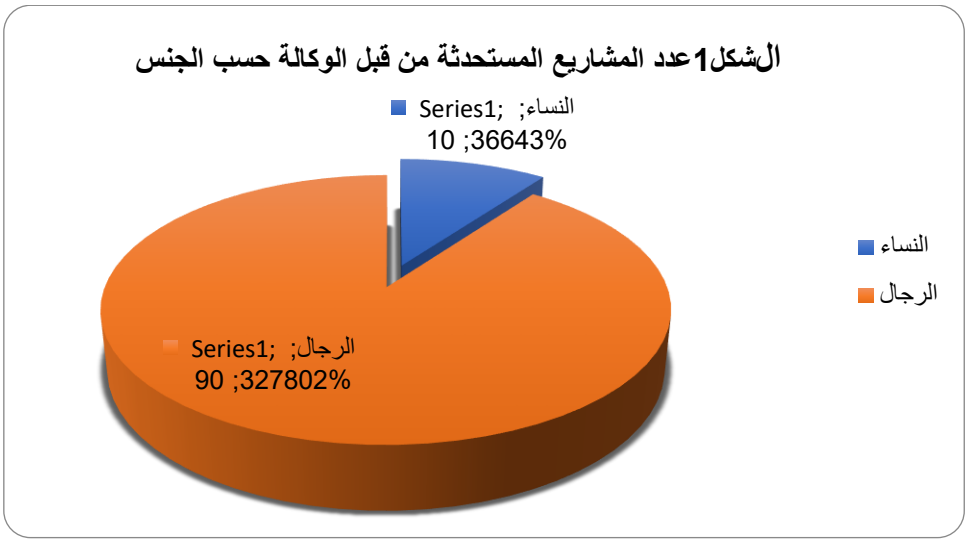

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المعلومات أعلاه.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة المشاريع المنشأة من طرف النساء والممولة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تمثل 10% من إجمالي المشاريع، وتعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة النساء من عدد السكان من جهة، ونسبة المتخرجين من النساء من جهة أخرى والتي تفوق نسبة الذكور.

وتتوزع هذه المشاريع حسب النشاط كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم(03): توزيع عدد المشاريع الممولة من الوكالة حسب الجنس والقطاع لغاية 2016/06/30.

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة المئوية للنساء
الزراعة	52367	49951	2416	%5
الصناعات التقليدية	42513	35258	7255	%17
البناء والأشغال العمومية	31864	31172	692	%2
الري	541	517	24	%4
الصناعة	23915	20528	3387	%14
الصيانة	9081	8928	153	%2
الصيد البحري	1119	1103	16	%1
أعمال حرة	9198	5135	4063	%44
الخدمات	104947	87889	17058	%16
نقل التبريد	13385	12996	389	%3
نقل البضائع	56530	55821	709	%1
نقل المسافرين	18985	18504	481	%3
المجموع	364445	327802	36643	%10

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 29،2016، ص30.

ويمكن تمثيل الجدول في أعلاه في الشكل الآتي:

الشكل رقم2: عدد المشاريع المستحدثة حسب النشاط والجنس

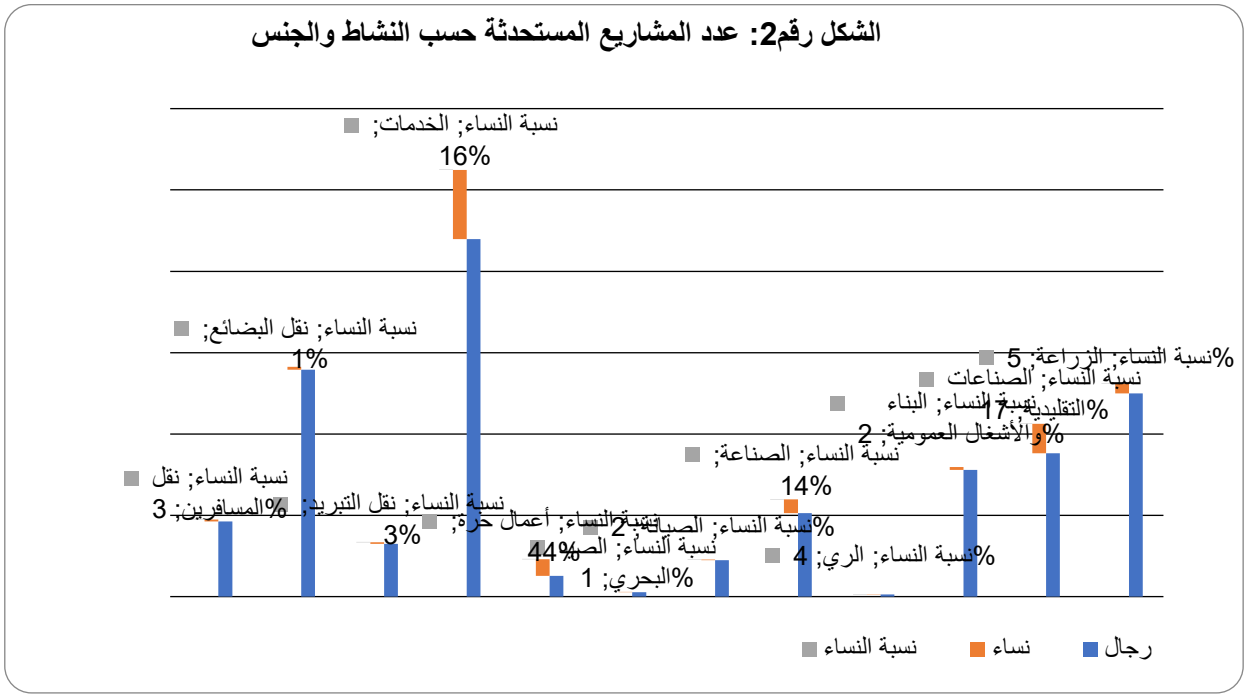

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول أعلاه.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة المشاريع التي يمتلكها النساء تمثل ب10% من العدد الكلي، وأن النساء ينافسن الرجال بشدة في قطاع الأعمال الحرة والخدمات والصناعات التقليدية بنسب 44%، 17%، 16% من العدد الإجمالي لهذه القطاعات، وهذا راجع لطبيعة هذه النشاطات التي تتناسب مع خصائص المرأة. عكس ذلك النشاطات فيما يتعلق بالنشاطات المتمثلة في الصيد البحري والصيانة والبناء والأشغال العمومية والنقل والزراعة والتي لا تتعدى نسبة 5%، وذلك لأن هذه المشاريع لا تتلاءم وخصوصية المرأة من جهة وعدم إمتلاك المرأة للخبرة والمعرفة المتعلقة بهذه النشاطات من جهة أخرى.

2- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص. تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تنسيقية ولائية (منها تنسيقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة والأوضاع المتردية للمجتمع وهو موجه إلى أشخاص بدون عمل ولكنهم قادرون على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة ومريحة؛ وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل و تكون مرفوقة بمساعدة الدولة والتي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة[17].

وقامت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها وإلى غاية 2016/11/30 بتقديم **779025** قرض على مستوى التراب الوطني، والجدول الآتي يوضح توزيع عدد المستفيدين من هذه القروض حسب الجنس:

الجدول رقم4: توزيع عدد المستفيدين من القروض حسب الجنس

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	484 339	62,17%
رجال	294 686	37,83%
المجموع	**779 025**	**%100,00**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz بتاريخ: 2017/03/12.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه في الشكل الآتي:

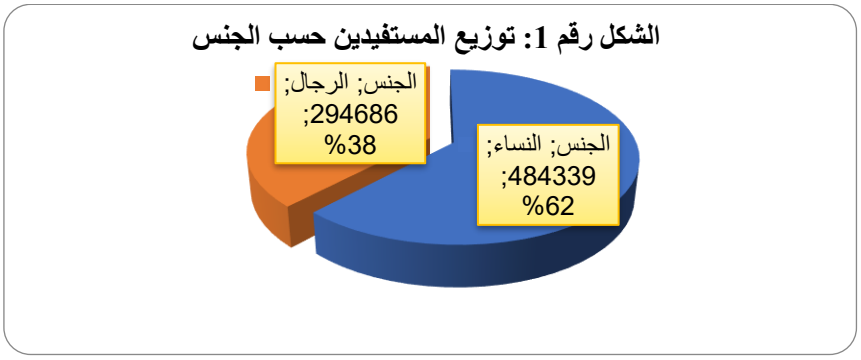

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة النساء اللائي إستفدن من القروض المقدمة من الوكالة تقارب 62%، بينما نسبة الرجال الذين إستفادوا من القروض لم تتجاوز نسبة 38%، وهذا راجع لأن نسبة القروض المخصصة لشراء المواد الأولية أكبر من القروض المخصصة لإنشاء المشاريع المصغرة، حيث أن النساء يقمن بشراء المواد الأولية المتعلقة بالصناعات التقليدية من لوازم النسيج والخياطة وغيرها، كما أن هذا النوع من القروض يشجع كثيرا النساء القاطنات في البيت على توسيع مشاريعهن وإنشاء مشاريع جديدة خاصة في مجال الصناعات التقليدية والفلاحة.

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هيئة حكومية جزائرية أنشئت في 1994 لمساعدة الفئة التي فقدت مناصب عملها لأسباب اقتصادية أو بشكل لا إرادي لتسهيل إعادة الإدماج ,وذلك عبر طرق البحث الفعلي عن مناصب العمل والمساعدة في الإجراءات لإنشاء مؤسسة أو عن طريق التكوين أو التحويل. إذا فقد تطور دور الصندوق من مجرد تقديم الإعانات إلى جهاز حكومي لدعم الاستثمار والتقليص من حجم البطالة, وهو ما يتضح من مهامه، والمتمثلة في:

- المساعدة على البحث عن الشغل.
- دعم العمل الحر.
- التكوين بإعادة التأهيل.

ومنذ نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلى غاية 2016/6/30، قام بتمويل 36643 مشروع صغير، منها 3533 مشروع لمقاولة نسائية والباقي لمقاولة رجالية. ويمكن توضيح ذلك في الشكل الآتي:

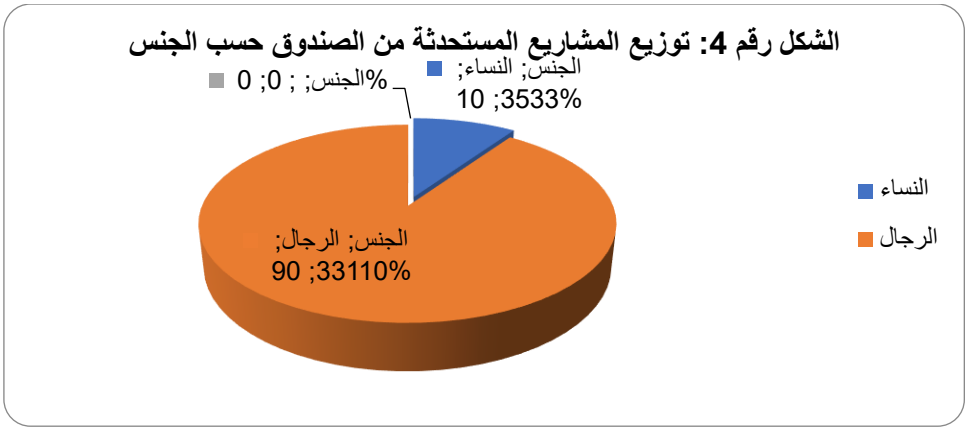

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على المعطيات أعلاه.

من الشكل أعلاه، نلاحظ أن نسبة المقاولة النسائية المستفيدة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لا تتعدى 10% من إجمالي عدد المشاريع المستحدثة من الصندوق، إلا أن هذه النسبة شهدت إرتفاع ملحوظ مقارنة بسنة حيث كانت نسبتها تقدر ب7.23%.

وتتوزع المشاريع النسائية التي مولها الصندوق على جميع القطاعات، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم 5: توزيع المشاريع الممولة من طرف الصندوق حسب النشاط.

	المشاريع الممولة خلال 2015		المشاريع الممولة إلى غاية 2016/6/30	
قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	نسبة النساء	المشاريع الممولة	النسبة للنساء
الزراعة	1978	%11.17	16166	%11.77
الصناعات التقليدية	1260	%20	11130	%22.09
البناء والأشغال العمومية	310	%2.90	7909	%2.28
الري	9	%0	316	%4.75
الصناعة	558	%22.76	10379	%21.72
الصيانة	31	%0	768	%2.34
الصيد البحري	27	%0	382	%0.52
أعمال حرة	67	%35.82	778	%43.19
الخدمات	1274	%18.05	29526	%17.05
نقل البضائع	38	%0	45831	%1.52
نقل المسافرين	7	%0	12188	%1.23
المجموع	5559	%15.52	36643	%9.64

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 29،2016، ص30.

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن المشاريع التي إستفادت منها النساء تتوزع على جميع القطاعات، إلا أنها تتواجد بنسب كبيرة في كل من قطاع الأعمال الحرة والصناعات التقليدية والصناعة والخدمات بنسب 43.19% و22.09% و21.72% و17.05%، وهذا راجع لتناسب هذه القطاعات مع خصوصية المرأة من جهة، وإمتلاكها الكفاءة والمهارة والخبرات في هذه المجالات من جهة أخرى.

الخاتمة:

تعد المرأة شريكا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية وتطوير المجتمع، فلا يمكن أن نحقق أي تقدم فعلي دون إشراك المرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، كيف لا والمرأة تشكل نصف سكان الجزائر، وهو ما شكل أحد أهم الدوافع التي جعلت من انخراطها داخل المجتمع بشكل فعلي أمرا ملحا، على اعتبار أنه لا يمكن لهذا المجتمع أن يحقق قفزة نوعية في مجال التنمية ونصفه مشلول.

ويمكن القول أن المرأة أثبتت وجودها في الحياة الاقتصادية وأكدت على دورها المهم، والذي لا يمكن تجاهله إذا أردنا الوصول إلى التنمية المستدامة، وهذا ما أثبتته الدراسات التي تحاول رصد تأثير المرأة على التنمية الاقتصادية المستدامة، خاصة من خلال قيامها بتأسيس مشاريعها الخاصة، حيث إستطاعت توفير مناصب شغل دائمة نسبيا من خلال عدم اكتفاءها بتجسيد فكرة المشروع فقط وتحقيق الأرباح بل هدفها هو تحقيق استدامة المشروع وإستمراريته، وهذا ما توصلنا إليه من عرض مختلف الإحصائيات وقراءة أهم التقارير الدولية المنجزة حول المقاولاتية النسوي.

وفي ختام بحثنا يمكننا القول أن تجربة المقاولة النسوية الجزائرية لا زالت في بدايتها بعيدة عن المستوى الذي وصلت اليه العديد من البلدان المجاورة وعلى رأسها المغرب. فبالرغم من الآليات التي وفرتها الدولة لدعم ومرافقة هذا النوع من المقاولات إلا ان النتائج لا تعكس الجهود المبذولة، حيث لا يزال إقبال المرأة الجزائرية على المقاولة محتشما، حيث لا تتعدى نسبة المشاريع المقاولاتية النسوية المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على المرأة نسبة 10% من إجمالي المشاريع المستحدثة، وهذا راجع لكونها تواجه العديد من المشاكل والعراقيل على رأسها التهميش والتمييز في المعاملة بالمقارنة مع الرجل من جهة، والتخوف من جهة أخرى جراء التشكيك في قدراتها ومهاراتها وكفاءتها.

الاحالات والمراجع:

[1] - Eric Michael Laviolette et Christophe Loue: les compétences entrepreneuriales, le 8ème congrés international Francophone (Cife PME): l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse, Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre 2006, p:4.

[2] شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، تخصص تنمية وتسيير موارد بشرية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص11

[3] سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 36.

[4] – شلوف فريدة، مرجع سابق، ص12

[5] Dif Aicha , L'entreprenariat féminin cas de la wilaya d'Oran , mémoire de magister non publié en sciences commerciales, spécialité Management des entreprises, université d'Oran Es-senia, Oran, 2010 , p 17.

[6] – شلوف فريدة، مرجع سابق، ص54-55.

[7] كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر، الأهمية الواقع والتحديات، مجلة المناجير، المدرسة التحضيرية في العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، دراية، الجزائر، العدد2، جوان 2015، ص33.

[8] :ميساء حبيب سلمان، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، 2009، ص24

[9]: نفس المرجع، نفس الصفحة

[10]:صابر أحمد عبد الباقي، المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة، 2017/02/15، موقع:-http://mustasharoon 2.blogspot.com/2011/01/blog-post_7362.html

[11]:الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 4، العدد 77، المؤرخ في 2001/12/12، الجزائر، ص:05

[12]: ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص32-34

[13]: حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، الكويت، 2002، ص04.

[14]: بوابة كنانة أونلاين، تعريف المشروعات الصغيرة، موقع: http://www.kenanaonline.com/page/2643 أطلع عليه بتاريخ: 2017/02/15،

[15]: ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص:36

[16] المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 52، 1996،ص:12

[17] – سلمان ناصر، عواطف محسن، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقص، تونس، 27-29 جوان، 2013، ص 3-4.